الانعكاسات التنموية لتعنيّف المرأة على بنّية المجتمع المحلّية (بحث سوسيولوجي ميداني)

The Impact of Women's Domestic Violence on Their Initiative Development (Action Sociological Research- Bebnine, Akkar)

د. فداء المصري، الجامعة اللبنانية-لبنان

ملخص: هناك انتشار لمظاهر عديدة من العنف الأسري تجاه المرأة في ببنين، مما قد ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية والتنموية. وبالتالي سوف يحد من تدخلها الاجتماعي، ويؤدي إلى عزوفها عن أي مشاركة ممكن أن تخدم بها مجتمعها. خاصة أن النساء في هذا المجتمع يتعرضن إلى الكثير من أنواع العنف وأنماطه المتعددة التي تنعكس سلباً على صحتهن النفسية والجسدية، ويُساهم في تدني انتاجيتهن تجاه خدمة مجتمعهن المحلي. كما يؤدي العنف الأسري إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء تجاه خدمة مجتمعها والعزوف عن أي مساهمة تنموية.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، التنمية البشرية، التنمية المحلية، البرامج التنموية، المشاركة، التمّكين.

Abstract: There are many manifestations of domestic violence towards women in Benin, which may have a negative impact on various aspects of their lives and their social and developmental relations. Moreover, thus will limit their social interference and lead to their reluctance to participate in any possible way to serve their community. Especially those women in this society is exposed to many manifestations of violence and its multiple forms, which negatively affect their mental health and physical, and contributes to the decline of their productivity towards the service of their community. Domestic violence also leads to a decrease in women's participation in the service of their society and a lack of any developmental contribution.

Keywords: Violence against women; human development; local development; developmental programs; involvement; empowerment.

مقدمة:

إن العنف يعتبر من الظواهر الشائعة المرافقة للإنسان في المجتمع البشري ولا سيما العنف الأسري، منذ القدم للوقت الراهن جراء طغيان الجانب الغرائزي لدى النفس البشرية والاحتكام للقوة في سبيل الحصول على ما تريد، وذلك انطلاقاً من استخدام القهرية لأجل تحقيق مصالح ذاتية.

إذ يستغل الإنسان قوته وقُهريته من أجل أن يتوصل إلى حاجاته وتحقيق مصالحه وأنانيته بفعل ممارسات الترهيب على الآخر الضعيف واستغلال ضعفه لتحقيق مآربه عبر بسط نفوذه وتسلطه مستغلاً ضعف الآخر الذي يُمارس عليه السلوك العنيف. وما يرافق هذا العنف أشكال متنوعة من الممارسات العدائية تتبلور عبر اضطهاد نفسي، وتحقير الآخر، وتشيئه سواء معنوياً أو مادياً أو جسدياً، ومنذ قدم الزمان تعتبر المرأة الحلقة الأضعف التي تتعرض إلى طغيان يمارس في حقها، وما يتضمن من ممارسة الاعتداء عليها من قبل الرجل ضمن محيطها الأسري، سواء الأب أو أخ أو الزوج، تبعاً للعلاقة التي تسود فيما بين المرأة والرجل، والتي تحكمها جديلة ممتدة لعامل القوة تجاه الفئة الأضعف، أي المرأة التي تتمتع بالضعف الجسدي والوهن بيولوجياً أي الضعف الجسدي والعضلي أمام قوة العضلية التي يمتلكها الرجل بحكم التكوين الإلهي في خلقه للإنسان.

يعتبر العف ضد النساء من أكثر الظواهر التي تعمل عليها الجمعيات النسائية من أجل حمايتها وحماية كرامتها، إذ " يُشكل العنف ضد النساء انتهاكاًلكرامة المرأة الإنسانية وتهديداًلسلامة الأسرة واستقرارها وعائقاًأمام نمو المجتمع: فالعنف يحدْ من قدرة النساء على التمتع بالحقوق والحريات الانسانية التي يقرها لهن الدستور والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية، يؤثر على صحتهن النفسية والجسدية، ويحرمهن من الإفادة من الفرص التي تتاح لهن للانخراط الفعال في عملية التنمية"(ماري روز زلزل، وآخرون، 2008، ص2-3)، أي أن العنف الذي يُمارس ضد المرأة سوف يؤدي إلى انعكاسات جسدية ونفسية، تحد من قدرتها وتعيق دورها ولا سيما الدور التنموي الذي يقع على أكتاف كل من المرأة والرجل معا. فالعملية التنموية الناجحة تقوم على مشاركة حقيقية لجميع الموارد البشرية أي تتطلب جهود جميع الأفراد نساءً ورجلاً.

في سياق ذلك، تقوم التنمية على أهداف إنسانية من أجل تعزيز رفاهية الفرد، وصون كرامته، سواء المرأة أو الرجل، في ظل الارتكاز على عنصر أساسي بالمجتمع ألا وهو العدالة الاجتماعية والقضاء على كافة أشكال التمييز الاجتماعي، لا سيما التمييز الجندري الذي يمكن أن يلحق بالمرأة من جراء التعديات العنيفة عليها من قبل الرجل. وبناء على ما تقدم يتمحور موضوع دراساتنا ألا هو تقصي الانعكاسات التنموية الكامنة وراء التعنيف الذي يُمارس على المرأة من قبل الرجل داخل أسرتها، والذي يحد من تدخلها الاجتماعي ويعيق اسهاماتها بطريقة أو بأخرى.

مشكلة الدراسة

تكمن إشكاليتنا من خلال ما نلاحظه بوجود انتشاراً واسعاًلمظاهر العنف الأسري الذي يطال المرأة، والتي تتعرض إليه بشكل يومي سواء في علاقاتها الأسرية، أو في علاقاتها الزوجية. فتتعدد الأسباب وأشكال العنف الذي يلحق بالمرأة اللبنانية ككل والبِبنينية بشكل خاص واحد، غير أن انعكاسات هذه الظاهرة بالغة الأثر على نفسيتها ودورها وموقعها الاجتماعي أو دورها التنموي التي تحد من مبادرتها تحت تأثير آثار هذا العنف الذي يلحق بها بمختلف الجوانب، إذ أن الرجل اللبناني بمختلف فئاته ودرجة ثقافته لا يتوانى عن استخدام العنف ضد المرأة لإبراز رجوليته، أو عقدة نقصه من نجاحات تُحققها المرأة بمختلف الميادين أو نتيجة لتنشئة اجتماعية عنيفة، إذ أن العنف الذي يمارس بحق المرأة بمختلف أشكاله، له انعكاسًا بالغ الأثر بمختلف

الجوانب على المرأة وحياتها، مما يحد من مشاركتها الفعّالة ويَحد من دورها واسهاماتها تجاه خدمة مجتمعها مهما بلغت من طاقات خلاقة، تبعاً لما ينتج عن العنف من أذى نفسي وصحي وجسدي وصولاً للانتحار أو القتل، وهذا ما قد يُساهم في عرقلة أي مشروع إنمائي تجاه المجتمع، كونه يعيق تدخل المرأة ويُقلص اسهاماتها في خدمة مجتمعها، وذلك عبر ما يُحققه في تقليص لقدرات المرأة وتهميش لدورها المجتمعي. فللتعنيف آثار متعددة تُضعف قدرة المرأة على الابداع والعطاء الخلاق، كما أنه يزعزع ثقتها بذاتها، فضلاً عن نتائج نفسية وصحية وجسدية مباشر تتعرض إليها جراء هذه الممارسة اللاإنسانية. وعليه تتفرع عبر إشكاليتنا هذه عدة تساؤلات هي:

- ما هي أبرز مظاهر العنف الأسري التي تتعرض إليه النساء اللبنانيات؟
- ما هي أبرز خصائص النساء المعنّفات ثقافياً وفكرياً؟
- ما هي الدوافع التي تكمن وراء انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة اللبنانية؟
- كيف ينعكس العنف على تدخل المرأة تجاه خدمة مجتمعها؟

فرضيات الدراسة:

فلكي نستطيع تحقيق التنمية المرجوة، يجب أن نعمل على توفير عناصر التنمية البشرية المستدامة وأهمها ضمان مشاركة كل من الرجل والمرأة دون إقصاء أي فئة، عن طريق تفعيل قدرات الموارد البشرية والمبادرات الفردية اتجاه المُساهمة الفاعلة في رفع حاجاتها أو المشاركة في تنفيذ الخطط المرافقة لبرنامجها الإنمائي المحلّي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال شراكة فاعلة وحقيقية بين فئات المجتمع كافة، دون أي تمييز جندري بين الرجل والمرأة. وبناءً على ما تقدم بأن فرضيتنا تكمن "بأن العنف الأسري بمختلف أشكاله الذي تتعرض إليه المرأة اللبنانية قد ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية والتنموية، إذ يحد من دورها ويضعف مبادراتها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي سائد ضمن مجتمعها المحيط فيها". ومن خلالها فإننا نثير عدة افتراضات التالية:

- هناك أشكال متنوعة ومظاهر عديدة من العنف الأسري الموجه ضد النساء اللبنانيات قد يؤثر في الجوانب النفسية والصحية لديهن.
- إن العنف الأسري الذي يلحق بالمرأة اللبنانية قد يطال جميع الفئات الثقافية والعمرية.
- قد يكون هناك دوافع عديدة مجتمعية وثقافية ودينية تتفاعل في انتشار مظاهر العنف الأسري.
- إن العنف قد يُضعف تدخل المرأة تجاه تنمية مجتمعها، فيقلص مبادرتها ومشاركتها تجاه مشاريع تنموية تسود محيطها المحلي.

هدف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة المعنفة، وتقصي خصائصها الجسدية والنفسية، وما ينعكس العنف على دورها ضمن مجتمعها، وتسعى أيضاً إلى تبيان الواقع والظروف المتفاعل في انتشار ظاهرة العنف الأسري المنتشر في ببنين من حيث دوافعه وانعكاساته، وفق ما تتعرض إليه المرأة ضمن أسرتها. كما تتوخى الدراسة بالوقت عينه تبيان أثر هذا العنف الأسري على مبادرة المرأة ودورها التنموي تجاه مجتمعها المحلي المحيط بها. بالوقت عينه تهدف أيضاً إلى تقصي أشكال العنف الأسري الموجه ضدها، والتوصل إلى خصائص المرأة المُعنّفة بشكل عام. كما تتسم هذه الدراسة بالندرة، أي لم يتم سابقاً اعداد ميداني سوسيولوجي لتقصي واقع العنف المتغلغل ضد المرأة، في مجتمعنا على أرض الواقع، وعليه تكمن أهمية كبيرة لدراستنا هذه.

منهج الدراسة:

إن هذه الفرضيات سوف ينطلق عبرها الباحث في تحققه الميداني، استناداً إلى تنفيذ دراسته على ضوء المنهج السوسيولوجي الوصفي فهو من أقرب المناهج الى تنفيذ مثل هذه الدراسات

التي تعتمد على المسح بالعينة، وما يتضمنه من أساليب التحليل الكمي والكيفي باستخدام تقنية الاستمارة.

عينة الدراسة :

من خلال دراستنا هذه سوف نعتمد على طريقة العينة العشوائية من المجتمع المدروس، والتي طالت مجتمع النساء بمختلف الفئات الاجتماعية والأسرية والثقافية والعلمية والمهنية كمجال الدراسة البشري، وتمت في مجالها الجغرافي ضمن منطقة ببنين-العكارية في محافظة الشمال، كأنموذج للدراسة.

مفاتيح ومصطلحات الدراسة الأساسية:

العنف ضد المرأة،La violence contre les femme : حيث تعرّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنّه "أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (منظمة الصحة العالمية)(منظمة الصحة العالمية، 2017).

التنمية البشرية، Le développement humain: " هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات"(موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، 2018).

التنمية المحلية، Développement local: وما تتضمنه من برامج وإستراتيجيات تستهدف تحسين الواقع المجتمعي المحلي المحيط بالفرد ويشير بروفسور أحمد محمد عليق في مفهومه لها بأنها " حركة تستهدف تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل وتعتمد على المشاركة الإيجابية لبناء المجتمع"(أحمد محمد العليق، وأحمد عبد الحميد الأبشيهي،2013).

البرامج التنموية، Programmes de développement: يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كونه نشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التأثري عليها ودفعها في مسار معين يُعد مرغوباً فيه وانطلاقاً من نظرة استراتيجية شاملة، بغية تحقيق أهداف مخصوصة"(وليد عبد مولاه، 2012، ص3)

المشاركة، Participation: تعتبر من العوامل المساهمة في أي برنامج تنموي لأنها تضمن مساندة ومؤازرة الأفراد تجاه تنفيذ خطوات العملية الإنمائية، وما تتضمن من الفرد القدرة وتحمل المسؤولية تجاه تحقيق أهداف التنمية؛ بالوقت عينه نجد بـ" أن كلمة المشاركة لغوياً جاءت من فعل شرك الشريك ويجمع على شركاء وإشراك والمرأة شريكة والنساء شرائك شاركت فلاناً صارت شريكة، واشتركنا – وتشاركنا في كذا"(أحمد بدوي 1993، ص9).

التمكين، Activer: حيث يُقصد بهد دعم قدرات الفرد وجعله يتحمل المسؤولية تجاه قراراته وإسهاماته، وسلوكيتها المجتمعية، وقد "عَرف كل من (Murrel وMeredith) التمكين بأنه عندما يتم تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات أكبر وسلطة من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي، وهناك اتجاهان عامان للتمكين في بيئة العمل الاتجاه الاتصالي والاتجاه التحفيزي"(سعد مرزوق العتيبى، 2005، ص6).

ومن الملاحظ بأن هناك دراسات عديدة قد تناولت موضوع العنف ومظاهره، قد انطلقنا مما توصلت اليه، غير أن دراستنا هذه فإنها تعمل على الإضاءة على جوانب لم يتم إثارتها سابقاً كم خلال المحطات والمراجل المنهجية التي نعتمد عليها.

أولا . العنف الأسري ضد المرأة مظاهره وواقع انتشاره في المجتمع المحلي.

بلغت عينة الدراسة 283 من النساء في منطقة ببنين العكارية، بمختلف فئاتهم وأوضاعهم الاجتماعية، بواسطة العينة العشوائية لما يتمتع هذا المجتمع من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والطائفي المذهبي بشكل عام. والجدير بالذكر أن ظاهرة العنف الأسري تعتبر من الظواهر الأكثر انتشاراً في ببنين، جراء ما تتعرض عليه النساء من انتهاكات لكرامتهن وتشيئهن بأساليب مختلفة ومتنوعة، نثيرها لاحقا.

إنتشار العنف الأسري في المجتمع الببنيني: من خلال سؤالنا لأفراد العينة حول مدى انتشار العنف الأسري ضمن محيطهم السكني، فقد أشارت معظمهن بأن هناك انتشار للنساء اللواتي يتعرضن للعنف عبر الاعتداء عليهن من قبل الذكور، سواء الأخ أو الأب أو الزوج، وهذا ما عبر عنه الجدول رقم 1 أدناه.

جدول رقم 1: توزع أفراد العينة حسب سماعها بقضايا العنف التي تتعرض إليها المرأة في مجتمعك المحلي

		Percent	Frequency	
1.43	Mean	75.3	213	نعم
.046	Std. Error of Mean	6.7	19	لا
1.00	Median	18.0	51	أحياناً
1	Mode	100.0	283	Total

فقد تبين لنا بأن هناك 75,3% من أفراد العينة قد صرحت بوجود نساء يتعرضن للعنف ضمن بيئتهن السكني من قبل الرجل ضمن أسراهم، وهذا ما يعود إلى هينة للسلطة الذكورية على المرأة في ببنين في ظل موروث ثقافي سائد بأنها الجهة الأضعف ويحق للرجل ممارسة قواميته عليها، وبالتالي فإن المرأة في المجتمع الببّنيني(كجزء من المجتمع العكاري) تتعرض إلى العدوانية والانتهاك لكرامتها عبر ما تتلقاه من استغلال وممارسة لسلوكيات عنيفة عدة؛ وهو نتيجة لانعدام التكافؤ الجسماني بين المرأة والرجل الذي يعتدي عليها، إذ نرى بأن "العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة تاريخياً بين المرأة والرجل، مما أدى إلى هيمنة الرجل على المرأة وتمّييزها، مما حرم المرأة من إمكاناتها الكاملة من التحرر، وبالتالي، فإن العنف ضد المرأة لا يجب أن يعتبر نتيجة للسلوك الجانح أو الشؤون الشخصية وحسب، بل يجب أن يعتبر مشكلة اجتماعية أيضاً(Le Centre francilien، 2016، ص9)، وعند سؤالنا عن وجود استقرار أسري في حياة المرأة في ببنين، فقد أبدت العديد منهن بأن هناك نوع من الاستقرار يشوبه تصالح ذاتي مع ممارسات دونية يمارسها الرجل تجاهها. حيث تتجاهل المرأة لبعض الممارسات الاستغلالية التي تقع بحقها، وقد بين لنا الجدول رقم (2) بأن هناك 58.7% منهن قد أشرن بأنهن يعشن حياة مستقرة يشوبها نوع من الممارسات العنيفة يتم تجاوزها من قبلها وذلك رضوخها لفكرة عدم هدم البيت وتشتيت أفراد الأسرية، فهي الجهة التي يفرغ الرجل طاقاته ويفرغ شحنته العصبية عليها، كونها تعتبر انها الجهة الأكثر تحمل وصبر على الأذى، متجاهلة الأثر النفسي والكبت للمشاعر سواء الغضب أو الحزن لديها، متجاهلين الدلائل الدينية التي أشار بها سيد الخلق نبينا الأكرم محمد عليه الصلاة عبر الأحاديث النبوية الشريفة بأثر العنف والحزن على قلب المرأة وكسر نفسها بالعمق.

جدول رقم 2: توزع آراء العينة حسب سيادة حياة مستقرة ومتوازنة أسرياً لديها

Percent	Frequency	
58.7	166	نعم
15.5	44	لا
25.8	73	أحيانا
100.0	283	Total

بالوقت عينه فقد تجرأت 25.8% بالقول بأنها تعيش الاستقرار بشكل متقطع فأحياناً يسود حياتها الأسرية نوع من انعدام للتوازن أو الاستقرار جراء ممارسات سلوكية عنيفة تطالها بشكل أو بآخر. و15.5% منهن صرحن بعدم وجود حياة أسرية مستقرة نتيجة نشوب مشاحنات وخلافات زوجية أو أسرية، وممارسة لشتى أنواع الترهيب والاستلاب والاستنزاف لقدراتها وحقوقها، وكلما زاد مستوى الثقافي للمرأة زاد وعيها لحقوقها وملاحظتها للواقع العدائي الذي يمارس ضدها باستخدام القوة والعنف، أو وجود ممارسات يسلبها حق تقرير المصير، أو حق التعبير عن الرأي وما شابه ذلك وهذا ما يتبين معنا لاحقاً.

الجهة الممارسة للعنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الببّنيني: إننا نلاحظ بأن غالبية النساء في ببنين عكار تتعرض إلى مظهر من مظاهر العُنف الذي يوجه إليها من قبل الرجل بشكل عام والزوج بشكل خاص وهذا ما كشفته لنا النتائج الميدانية حسب ما أفادت به المرأة المستهدفة بدراستنا، والبوح عن مظاهر التعنيف التي تتعرض اليه يومياً من قبل الشريك أو الأب أو الأخ عندما وجهنا السؤال لها بوجود عنف يمارس عليها من قبل الرجل أو لا حسب جدول رقم (3) أدناه، فبينت لنا النتائج الميدانية بأن هناك 21.2 % من النساء يتعرضن إلى أحد مظاهر التعّنيف من قبل الرجل وبالأخص من قبل الزوج، خاصة ان سِن الزواج للمرأة في ببنين مازال مُنخفضاً إلى ما دون الثمانية عشرة عاماً. وبالتالي تتزوج الفتاة دون أي خبرات حياتية لها مما يكون الوعي الحقوقي منخفض لديها. بالمقابل صرحت 34.6 % من النساء بأنها تتعرض أحياناً لمظاهر التعنيف، بينما 44.2 % من النساء يُشرن بأنهن لا يتعرضن لمظاهر التعنيف تبعاً لعدم تجرؤ "الفئة المستجوبة" بالتعبير عن العنف الذي يلحق بها.

الجهة المعتدية على المرأة ونوع العنف الأسري المنتشر في ببنين: تؤكد لنا العينة بأن ظاهرة

جدول رقم 3: توزع آراء العينة حسب إفادة المرأة بتتعرضها إلى العنف الأسري في ببنين

		Percent	Frequency	
2.13	Mean	21.2	60	نعم
.044	Std. Error of Mean	44.2	125	لا
2.00	Median	34.6	98	أحياناً
2	Mode	100.0	283	Total
.736	Std. Deviation			

العنف الأسري منتشر في ببنين، حيث يمارس على المرأة كافة أشكال العنف من قبل الرجل داخل أسرتها لسبب أو لآخر. حيث نجد بأن المرأة في ببنين تتعرض إلى ممارسات عدوانية من قبل الرجل الأب أو الأخ أو الزوج داخل أسرتها حسب ما يؤكده لنا الجدول رقم (4)، إذ أن غالبيتهن قد صرحن بأن الاعتداء العنيف التي تلقته كان من الشريك الزوجي غالبًا، فبينت لنا نتائج الدراسة بأن 30.7% منهن قد صرحن بأن الزوج هو من يشكل جهة التي يمارس عليهن أشكال العنف داخل أسرته، وأكثر ما ترتفع لدى حديثي الزواج. وهذا ما يتوافق مع النتائج الصادرة عن العديد من الدراسات والتقارير الإحصائية التي تفيد بأن "العنف الزواجي وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً في العالم حيث أشارت نتائج دراسة Mavrikiou (2014) ان أكثر من نصف النساء يتعرضن للعنف على يد الشريك الحميم، كما ذكر التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية (2013) ، أن 35% من النساء في أنحاء العالم تعانى من العنف الصادر من الشريك الحميم، وأكد على هذا دراسة كل من (Wolday, 2013)، (2013,krantz) (2010, Sarkar)، وكذلك أيضاً المؤسسة المصرية للتنمية والتدريب (2012)، والمجلس

القومي للمرأة (2009) حيث ذكر كل منهم أن عنف الشريك الحميم منتشر بدرجة كبيرة بين النساء"(رندة يوسف محمد سلطان وآخرين، 2015، ص147)

جدول رقم 4: توزع أفراد العينة حسب الجهة التي تمارس عليها العنف وشكل التعنيف الأسري التي تتلاقاه

التي تمارس الجهة التعنيف	Frequency	Percent	العنف شكل	Frequency	Percent
الزوج	87	30.7	جسدي	27	9.6
الأب	20	7.1	معنوي	113	39.9
الأخ	30	10.6	مادي	21	7.4
الابن	9	3.2	عدم التعرض للعنف	122	43.1
أحد لا	122	43.1			
غريب	15	5.3	Total	283	100.0
Total	283	100.0			

بالمقابل فقد أشارت دراسة حسب الجدول أعلاه؛ أن 10.6% منهنّ يتعرضن إلى عنف من قبل الأخ، و7.1% يتعرضن للعنف من قبل الأب، أما 5.3% منهن قد أشرن بتعرضهن للعنف من قبل غريب سواء الصهر أو ابن الجيران المحيط بهم سكنياً أو من قبل أفراد عائلة الزوج أي والدة أو أخوات الزوج حيث قد تعرضن للعنف الجنسي حسب إفادتهم وهي ظاهرة غير مألوفة عن المجتمع الببنيني المحلي والمسيطر عليه القيم الإسلامية، أما 3.2% منهن يتعرضن للعنف من قبل الابن من خلال الاعتداء عليهن بالألفاظ المشينة والتحقير والشتائم، وعدد منهن أشارت بوجود لبعض الممارسات العنيفة من قبل الأم نفسها حيث تُعيد ما تعلمته من والدتها في ممارسة دورها التربوي وتُنشئ ابنتها حسب ما تلقته سابقاً ضمن تربية يتم عبرها التميز بين البنت والصبي خلال إعدادها للأبناء داخل الأسرة.

من ناحية أخرى إذ، بينت النتائج الميدانية لنا، بأن المرأة في ببنين تتعرض إلى مختلف أشكال العنف الأسري من خلال انتشار كبير لأشكال متنوعة من الاعتداء يوجه إلى المرأة في ببنين، وهي تطال معظم النساء بمختلف مكانتهنّ الاجتماعية وأدوارهنّ المهنية أو مستواهن العلمي، سواء العنف المعنوي بشكل عام ونسبتهن 39.9%، والذي يتم عبر توجيه لها الكلام الجارح وما يتضمن من معنى التحقير والتشيء، برضاها بحكم قناعتها الشخصية بتوجيه لها مثل هذه التعابير من شتائم وسباب لها ولأهلها عبر استخدام ألفاظ مشينة فهو بحد ذاته من الأمر المنطقي بالنسبة لها، وأكثر ما يحدث هذا النوع من الاعتداء المعنوي والنفسي، ضمن الأحياء الحاشدة سكنياً وذات كثافة سكانية مرتفعة، ولا سيما الشعبية منها، وذات المستوى معيشي منخفض يسيطر عليه ظاهرة الفقر، كما يسودها نوع من انخفاض لمستوى التعليم لدى النساء في هذه الأحياء حسب ما أثارته عدد من أفراد العينة.

كما صرحت 9.6% بتعرضها إلى العنف بشكله الجسدي من خلال الاعتداء عليها بالضرب والحبس في المنزل، وصولاً للتحرش أو الاعتداء الجنسي، وننوه بأننا قد صرح عدد قليل منهن بوجود من يتعرضن للاعتداء الجنسي كحالات لفردية قد ظهرت للعلن وانتشرت في هذا المجتمع بشكل أو بآخر، إلا أن مظاهر التحرش الجنس يبقى طي الكتمان ولا يتم فضحه كونه متصل بمبادئ وقيم "العيب الاجتماعي" السائد محلياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم جرأة الفتاة في الإخبار عنه لأنها على يقين بأن مجتمعها سوف يقع عليها هي باللوم والذنب ويرميها بالتهم، عدى عن خوفها على سمعتها وسمعة أسرتها، في ظل مجتمع يُبرئ الولد الذكر، بحجة أن الولد لا يعيبه شيئًا اجتماعياً فحصانته بيده.

إضافة إلى وجود مظهر للعنف المادي من خلال تعرضها للاستغلال في مالها وسلبها الأجر الشهري من قبل الرجل سواء الأب أو زوج، لإنفاقه على أهوائه الشخصية، أو لإنفاقه على أفراد أسرته دون أي اعتبار لرأيها، سواء برضاها أو عنوةً عنها، وقد صرحن بأنهن يتعرضن للاعتداء المادي سواء استغلال أجرها من وظيفتها بحكم أن الرجل يعتبر أن أجر المرأة التي تناله من وظيفتها هو حكراً له، ومن حقه التصرف به كيفما يشاء طالما هو من أباح لها الخروج للعمل من أجل مساندته معيشياً في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المآسي الاجتماعية نتيجة البطالة أو انخفاض لأجره، بالوقت عينه، فإن هناك انتشار لحالة التعدي على أملاك المرأة، والتصرف بها دون وجه حق أو دون العودة لرغبتها أو لرأيها الشخصي تجاه التصرف بأملاكها، عدا عما تتعرض إليه من استغلال مادي من نوع آخر وذلك إثر منعها من الحصول على الحق بالإرث واحتكاره للرجل عند تقسيمه على أفراد الأسرة حسب ما هو وارد في الجدول أدناه.

جدول رقم 5: توزع آراء العينة حسب اشارتهم بنوع العنف الأسري ضد المرأة منتشر في ببنين

	Frequency	Percent
ضرب جسدي	108	38.2
حبس بالمنزل	26	9.2
أخذ أموالها بالقوة	33	11.7
إهانة بألفاظ مشينة	44	15.5
حرمانها من الإرث	24	8.5
حرمانها من أطفالها	17	6.0
تعدي جنسي	15	5.3
غيره	16	5.7
Total	283	100.0

نجد عبر هذا الجدول بأن 38.2 % منهن يسمعن بتعرض المرأة إلى الضرب الجسدي ضمن محيطها المباشر، بينما 15.5 % منهن قد أشرن بأن المرأة تتعرض إلى الإهانة بألفاظ مشينة من قبل الرجل ضمن محيطها المحلي السكني، و11.7% من أفراد العينة يجدن بأن هناك نساء يتعرضن لأخذ أموالهن بالقوة من قبل الرجل سواء الزوج أو الأب أو الأخ.

بينما أفادت 9.2 % منهن، بأنه تتعرض المرأة إلى الحبس في منزلها الزوجي ومنعها الخروج منه تحت طائلة التعنيف، حيث أن حصولها على إذن الخروج من قبل الرجل يشكل من القيم الأسرية الأساسية في المجتمع الببنيني، وهو من الممارسات المفروضة عليها بشكل أو بآخر، وواجب عليها تقديس هذا السلوك والالتزام به بشكل قاطع دون أي تفلت قيمي له، وهذا ما يعود انتشار مبدأ قوامية الرجل على المرأة تبعاً للقيم الدينية الإسلامية السائدة، وأيضاً تبعاً لسيطرة الموروث الثقافي السائد في النسيج المجتمعي، والذي يفرض عليها هذه الطاعة والامتثال لما يقرره الرجل ويسمح لها به، خاصة أن هذا النسيج الموروث يربط مصيرها بدورها الأسري وطاعتها المقدسة للرجل أي الزوج، فيتم تنشئتها وفقاً لهذا المقياس المجتمعي السلوكية المتغلغل في البنية الداخلية للمجتمع الببنيني، أما 8.5 % من النساء المستجوبات أشرن بوجود حرمان المرأة من الميراث كما أرِنا سابقاً، وحصره بالرجل فقط سواء الأخ أو الابن، بحكم أنه ليس من حقها أن ترث وتأخذ أموال أسرتها للصهر الغريب.

من جانب آخر فقد أشار 6.0 % منهن بوجود حرمان المرأة من أطفالها في حال وقوع الطلاق، فالأولاد بالنهاية للأب ومنهم من يبالغ في تعنيفها النفسي يصل لحد منعها من رؤية أولادها كلياً، بالوقت عينه صرحت 5.3 % منهن بوجود تعدٍ جنسي على المرأة خاصة عند الأعمار الصغيرات منهنّ أي القاصرات، التي تتعرض لأشكال متنوعة من التحرش الجنسي من قبل الرجل المُسن والشاب والقاصر على حدٍ سواء من قبل أفراد أسرتها أو من قبل غريب من

محيطها المحلي، وصولاً أقصاه إلى حد الاغتصاب والابتزاز، والذي تفاقم أثره لديها حتى وصل إلى درجة الانتحار عن طريق شرب سمْ وقتل نفسها خوفاً من مواجهة المجتمع. فضلاً عن حدوث سابقاً، حالة قتل قد تمت من قبل الأب لابنته حيث قتلها رمياً بالرصاص دون أي رحمة، وذلك بسبب رفضها لوالدها العريس الذي قد اختاره لها، وتحديها لقراره وجرأتها باختيار شاب آخر فلم يحمله عقله على وجود قرار حر لابنته في تقرير مصيرها. حيث تبقى هذه الحالات فردية تظهر للعلن وتتفاقم ردود الفعل حولها من قبل أهالي ببنين من وقت لآخر.

المستوى العلمي للمرأة وتأثره بانتشار مظاهر التعنيف الأسري: إن النتائج التي توصلنا إليها تُشير بأن غالبية النساء بمختلف درجة تعليمهن وثقافتهن يتعرضن لمظاهر العنف بشكل أو بآخر، من قبل الرجل، وهذا ما يعود إلى انتشار ظاهرة التمييز ضد المرأة بمختلف أبعادها وميادينها، والذي يمارس بموجبها أشكال متعددة من الاضطهاد والترهيب بحقها بمختلف الفئات المتعلمة والغير متعلمة، غير أن مظاهر العنف يتقلص عند الفئة المتعلمة منهن حسب ما يبينه لنا الرسم البياني أدناه، حيث نلاحظ عبره بوجود علاقة عكسية بين مستوى التعليمي وبين تعرض النساء للعنف، أي كلما ارتفعت نسبة النساء علمياً وثقافياً تتدنى لديهن نسبة التعرض للممارسات العنيفة من قبل الرجل داخل الأسرة، وهذا ما يعود إلى عامل الوعي في إدارة العلاقة وتجاوز الخلاف بلغة الحوار، على الرغم من إشارة عدد قليل من المتعلمات بوجود عنف يمارس بحقهن، والعكس هو الصحيح أي ترتفع نسبة النساء التي تتعرض للعنف الأسري كلما انخفض نسبة التعليم لديهن.

فنتائج الدراسة، تفيد بأن هناك 81.7% منهن قد تعرضن للعنف، وهن من فئة "التعليم الثانوي وما دون"، بالمقابل صرحت 18.3% منهن بأنهن يتعرضن للعنف من فئة "التعليم الجامعي والتعليم العالٍ " فالتعليم" لم يحميهن من مظاهر التعنيف من قبل الرجل، وهذا ما بينه العديد من الدراسات العلمية، فالدراسة المقدمة من رندة يوسف تشير إلى أنه " تمتد أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة داخل الأسرة عبر دورة حياتها من عنف قبل الولادة إلى عنف ضدها وهي امرأة عجوز (Khan، 2000، ص3) والعنف داخل الأسرة قد يكون على يد الأب أو الأخ أو الزوج أو الأم"(رندة يوسف محمد سلطان وآخرين، 2015، ص147).

كما تبين لنا من النتائج بأن عدد من أفراد العينة قد أشرن بتعرضهن للعنف بشكل قاطع وأعلى نسبة منهن40.0% ضمن مستوى تعليمي متوسط بالمقابل بلغت أدناها لدى مستوى تعليم جامعي عال أي **1.7%**، و25.5% من أفراد العينة قد أشرن بأحياناً يتعرضن للعنف وهم ضمن تعليم أساسي لتنخفض نسبتهن إلى 3.1% عند مستوى التعليم الجامعي العالي، بالمقابل نجد بأن النسب متعاكسة فترتفع النسبة لدى أفراد العينة من ضمن المستوى التعليم العالي التي أفادت بعدم تعرضهن للعنف، وتنخفض النسبة لدى النساء دون التعليم الجامعي لمن أشارت بعدم تعرضها لأي مظهر من مظاهر العنف الأسري.

رسم بياني رقم 1: أثر المستوى التعليمي على تعرض المرأة إلى العنف الأسري في ببنين

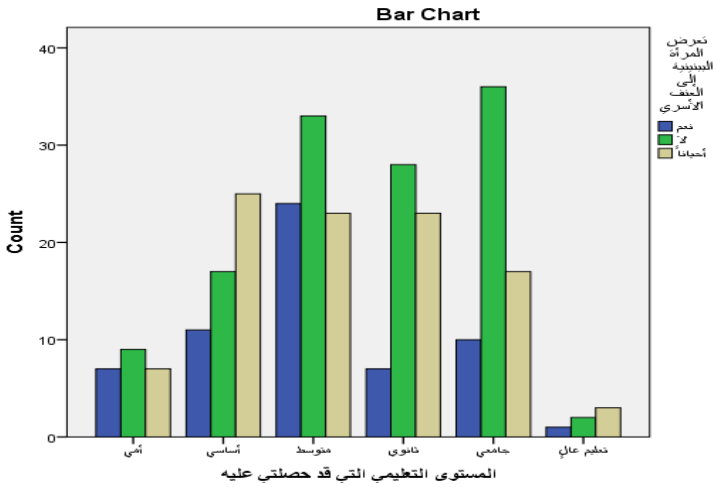

وعند اختبار Pearson Chi-Square للعلاقة بين مستوى التعليمي للمرأة والعنف التي تتعرض إليه فقد بلغ 0,73 وهو أقل من صفر مما يُشير إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرض البديل بأن هناك دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما أن هناك ارتباط عكسي بينهما.

ثانيا. دوافع العنف الأسري وآثاره على مبادرتها التنموية ودورها تجاه مجتمعها:

Symmetric Measures					
		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	.246			.073
	Cramer's V	.174			.073
	Contingency Coefficient	.239			.073
Ordinal by Ordinal	Kendall's tau-b	.015	.051	.289	.772
	Kendall's tau-c	.016	.054	.289	.772
	Gamma	.021	.071	.289	.772
	Spearman Correlation	.017	.060	.283	.777[c]
Interval by Interval	Pearson's R	.030	.059	.510	.610[c]
N of Valid Cases		283			
a. Not assuming the null hypothesis.					
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.					
c. Based on normal approximation.					

يكاد لا يمرّ يوم على المجتمع اللبناني ككل والبنيني بشكل خاص، إلا ونسمع عن وجود ارتكاب لحالة عنف تتعرض إليه المرأة نتيجة لأسباب عديدة مختلفة ومتنوعة والضحية واحد ألا وهو الجنس النسوي وفق ما يتعرضن إليه من قبل الرجل الذي، يمارس على المرأة شتى أنوع الغبن والاستغلال وأشكال متنوعة من العنف يصب غضبه عليها؛ تحت تأثير الهيمنة الذكورية، التي يتمتع بها وما منحه إياه المجتمع من سلطان عليها.

دوافع انتشار العنف الأسري: هناك دوافع عديدة تشكل عاملًا مؤثِّرًا في انتشار العنف الأسري ضد المرأة في ببنين قد بينها لنا الجدول أدناه.

جدول رقم 6: دوافع انتشار العنف الأسري ومسبباته المختلفة تجاه المرأة في ببنين

الأسباب التي تكمن وراء تعنيف الرجل للمرأة	نعم		لا		أحياناً		Total	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تمييز جندري في التنشئة	105	37.1	133	47.0	45	15.9	283	100.0
وجود الحرمان والفقر	139	49.1	41	14.5	103	36.4	283	100.0
قوامة الرجل عليها	107	37.8	98	34.6	78	27.6	283	100.0
ضعف الوازع الديني	139	49.1	55	19.4	89	31.4	283	100.0
تعاطيه الكحول والمخدرات	224	79.2	11	3.9	48	17.0	283	100.0
تأثير العادات والتقاليد	161	56.9	46	16.3	76	26.9	283	100.0
ضعف وعي المرأة لحقوقها	164	58.0	22	7.8	97	34.3	283	100.0
رفعها دعوة جنائية ضده	95	33.6	75	26.5	113	39.9	283	100.0

تتعدد الأسباب والدوافع التي تساهم في انتشار مظاهر التعنيف الأسري ضد النساء، حيث أشارت 37.1% أي غالبية أفراد العينة بأن التنشئة الاجتماعية الممتدة للتمييز الجندي هو من يساهم في انتشار العنف الأسري ضدها، كما صرحت غالبية العينة ونسبتها 49.1% بأن الحرمان والفقر الأسري وضعف قدرات الرجل الاقتصادي يدفع به إلى ممارسة قهريته على المرأة جراء شعوره بالعجز أمام متطلباتها، و37.8% منهن أشرن بأن انتشار العنف يعود لسيطرة مبدأ قوامية الرجل على المرأة في البنية المجتمعية الداخلية، بينما نجد أن نسبة مرتفعة وهي 79.2% ترجح سبب العنف الأسري إلى انتشار مظهر تعاطي الرجل للكحول والمخدرات وهو مظهر غير مألوف على مجتمعنا جراء تدهور المستوى المعيشي والحرمان وانتشار البطالة وضعف الوازع الديني في آنٍ معاً، أما 56.9% من أفراد العينة تؤكد بأن العادات والتقاليد وسيطرة الموروث الثقافي شكّل دافعاً وراء تشريع الرجل لنفسه بالاعتداء على المرأة، في ظل ضعف الوعي لديها تجاه حقوقها حيث أشارت 58.0% منهن بذلك. مع عدم جرأتها لرفع دعوى قانونية تجاه الرجل الذي يعنفها وقت عبرت 39.9% بأنهن أحياناً يقمن برفع الدعوى تجاه معنّفها، وغالباً ما تنتهي بإسقاطها والتراجع عنها؛ أمام الخوف الكبير المسيطر على حياتها من حدوث الطلاق والتفكك الأسري.

آثار العنف الأسري على مبادرتها التنموية ودورها تجاه مجتمعها: يُظهر لنا الجدول رقم 7 أدناه واقع تدخل المرأة في المشاريع التنموية، حيث أشارت بأن هناك 13.1% ممن يساهمن في إنماء مجتمعهن، بالمقابل 79.5% غالبية العينة قد أشارت بأن ليس لديهن أي مشاركة تجاه خدمة المجتمع المحلي وتنمية بنيته.

جدول رقم 7: توزع أفراد العينة حول واقع تدخلهن التنموية

مشاركتها المشاريع الإنمائية تجاه بلدتها	Frequency	Percent	أسباب عزوفها عن المشاركة الإنمائية تجاه بلدتها	Frequency	Percent
			عدم الاهتمام	54	19.1
			عدم وجود مشاريع تحفيزية	32	11.3
نعم	37	13.1	بسبب العادات	25	8.8
			عدم توفر الوقت لهذه المشاركة	77	27.2
لا	225	79.5	عدم المعرفة بالمشاركات التنموية	24	8.5
			معارضة الزوج والأسرة	9	3.2
أحياناً	21	7.4	خوف من المجتمع	7	2.5
			غيره	55	19.4
Total	283	100.0	Total	283	100.0

أما أسباب عزوف النساء في ببنين عن أي تدخل تنموي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر الوقت لهذه المشاركة ونسبتها 27.2 %، وذلك بحكم اقتناعها بأن وقتها هو لأسرتها فقط، 19.1% أعربن بأن ليس لدسهن أي اهتمام بالشأن العام، من ثم 11.3% قد أشارت عدم وجود مشاريع تحفيزية، 8.8% منهن أشارت بأن عزوفها عن أي مشاركة تنموية تعود لسيطرة العادات والتقاليد التي تحدد للمرأة دورها ضمن الفضاء الأسري فقط. فضلاً عن عدد ضئيل منهن قد بررن عزوفهن بأسباب أخرى، منها معارضة الزوج، أو عدم الإلمام بمثل هذه المشاريع التنموية، أو خوف من مواجهة المجتمع وغيره. غير أن السبب الأبرز الذي يعود لعزوف المرأة في ببنين عن التدخل التنموي هو انتشار لمظاهر التمييز والممارسات العنيفة التي تتعرض لها، والتي أفقدتها ثقتها بنفسها وأفقدت ثقتها بقدراتها.

أهم التوصيات والسياسات الاجتماعية: يعتبر العنف الأسري من المعوقات الأساسية التي تحد قدرات المرأة التنموية، وتعيق دورها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي محلي، تبعاً للآثار والانعكاسات السلبية التي تفقد معها المرأة الثقة بنفسها وبأهمية دورها في خدمة مجتمعها، مما يؤدي إلى عزوفها عن المشاركة التنموية تجاه محيطها المباشر. ويعتبر هذا العزوف من مظاهر التخلف الذي يحرم المجتمع إنتاجية نصف قواه البشري، ويساهم في عرقلة النمو الاقتصادي، والذي يُشكل المدماك الرئيسي لأي برنامج تنموي متوازن للمجتمع.

مناقشة الفرضيات:

بينت لنا الدراسة "بأن هناك انتشار لمظاهر عديدة من العنف الأسري تجاه المرأة في ببنين، قد ينعكس سلباً على مختلف جوانب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية والتنموية ويحد من تدخلها ويؤدي إلى عزوفها عن أي مشاركة ممكن أن تخدم بها مجتمعها" وبالتالي نكون قد تثبتنا من صحة الفرضية الأساسية، إذ أن مشاركتها ضعيفة جداً وقد بلغت 13.1% حسب ما عرضه لنا الجدول رقم 7، فهذا العزوف يعود لأسباب عديدة ومما يحد من دورها ويضعف مبادراتها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي سائد ضمن مجتمعها المحيط فيها"، كما يعزز تهميشها ودونيتها وعدم اندماجها في المجتمع المحلي لفقدان الدور والتدخل بالشأن العام خاصة مع فقدانها لثقتها بنفسها جراء ما يمارس عليها من عنف وعدوان واستغلال واستنزاف لقدراتها، كما تثبت لدينا صحة الفرضيات الأخرى، إذ توصلنا بأن:

- هناك أشكال متنوعة ومظاهر عديدة من العنف الأسري كالعنف المعنوي والمادي والجسدي الموجه ضد النساء والذي يؤثر في الجوانب النفسية والصحية لديهن حسب مؤشرات جدول رقم 4 و5، مما يفقدن الثقة بالذات والقدرات ويحجبن عن أي تفاعل ممكن أن يخدم المجتمع.
- إن العنف الأسري الذي يلحق بالمرأة اللبنانية قد يطال جميع الفئات الثقافية والعمرية حيث طال العنف فئة الجامعيات وما دون التعليم الأساسي، وقد توصلنا إلى وجود علاقة عكسية فيما بين مستوى التعليم للنساء وبين تعرضهن للعنف أي كلما ارتقين بالشهادات العلمية كلما انخفض نسبة تعرضهن للعنف.
- كما تبين بأن هناك دوافع عديدة مجتمعية وثقافية ودينية متنوعة حسب نتائج الجدول رقم 7، وهي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي إلى انتشار مظاهر العنف الأسري في ظل فقدان الوازع الديني وفقدان القيم الأخلاقية بشكل عام.
- قد أظهرت لنا النتائج الميدانية لهذه الدراسة بأن العنف يعتبر من العوامل التي تُضعف مشاركة المرأة بصنع القرار، أو مشاركتها في خدمة مجتمعها، كما تتدنى نسبة تدخلها تجاه تنمية مجتمعها الذي أشار إليه معطيات الجدول رقم 7، فيؤدي إلى تقليص مبادرتها وإضعاف إسهاماتها تجاه وجود أي مشاريع تنموية تسود محيطها المحلي.

التوصيات والسياسات الاجتماعية:

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج عبر هذه الدراسة البحثية، فإننا نقترح جملة من السياسات والتشريعات التي نواجه من خلالها انعكاسات العنف، ونحصن المرأة من مظاهر التعنيف التي تتعرض إليه ضمن أسرتها، والذي يضمن بحد ذاته مواجهة هذه الظاهرة ومفاعيلها. وأيضا فإنها تُساهم في دعم قدرات المرأة تجاه تدخلها التنموي الفاعل، عبر ما يلي:

- تعهد تنشئة اجتماعية خالية من العنف عبر تثقيف رجال الدين للأسر داحل المجتمع المحلي لا سيما عبر خطب الجمعة، وتوعية رجال بأهمية صون المرأة وحفظ حقوقها بما أمر به الله عز وجل، وما جاء من أحاديث نبوية تجاه حفظ كرامتها.
- تعزيز الوعي المجتمعي من خلال سلسلة ندوات تثقف وتوعي الأهل لأهمية التنشئة الاجتماعية الممتدة للقيم الدينية، وتعزيز المُثل والأخلاق في نفوس الأبناء.
- تعهد تنشئة اجتماعية يسودها المساواة بين البنت والصبي في المنزل، وما يتكلل من بناء الثقة بالنفس لدى الفتيات، وثقة بقدراتهن وإبداعهن تجاه مساندة الآخر.
- تعزيز الوعي الحقوقي لدى المرأة من خلال توعيتها إلى حقوقها وواجباتها، عبر تعديل المواد الدراسية ومناهجها بما يتلاءم مع إطلاق قدرات الفتات منذ الصغر على المبادرة وخدمة المجتمع.
- على رجال الأمن في المنطقة إجراء ندوات تثقيفية للموارد البشرية في المنطقة، لا سيما النساء بما يكفله القانون لها من حقوق تجاه ما يُمارس عليها من عنف، وتوعية حول أنواع العقوبات القانونية التي يتخذها بحق المعتدي على المرأة داخل أسرتها.
- على الحكومة اللبنانية إرساء الحماية الاجتماعية والتشريعات التي تصون حقوق الأسرة وترعى شؤونها وتحفظ معيشتها، من خلال شمولية الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين، ورفع حجم التعويض الأسري بما يتناسب مع زيادات الأجور التي صدرت مؤخراً.
- على الحكومة اللبنانية وضع خطة اقتصادية استثمارية تزيد معها المشاريع بالتعاون مع السلطة المحلية البلدية، والتي تزيد معها فرص العمل مما يتقلص البطالة وترتفع مستوى المعيشة الذي يكفل للرجل تخفيض ضغوطاته المعيشية، والتي تسبب له بالاعتداء على المرأة وتعنيفها.
- توعية المجتمع ككل لمخاطر الإدمان وشرب الكحول وتأثيره على سلوكياتهم عبر تثقيف قيمي وديني وبالتعاون مع المجلس البلدي عبر رسم سياسات تثقيفية بالتعاون مع المختصين والأكاديميين ضد مظاهر الانحراف في المنطقة، والذي يساهم بدوره في تقليص مظاهر العنف الأسري.
- على المجلس المحلي تنفيذ مشاريع تنموية تستهدف دمج النساء فيها وتمكينهم على تطوير قدراتهم مما يعزز لديهم الإبداع والتدخل على خدمة المجتمع المحلي بالتعاون مع المنظمات والجمعيات المحلية.
- على المجلس المحلي تعزيز برامج رياضية وثقافية وتربوية تساهم في دمج الشباب وتساعدهم على تمضية أوقات فراغ مفيدة بعيدة عن المظاهر العنف والانحراف.
- على مركز الشؤون الاجتماعية في ببنين أن ترسم مشاريع تتوخى عبرها تمكين النساء في المنازل من خلال برامج تنشيط ممكن أن تنعكس إيجابا على نمو المجتمع وزيادة دخل أسرتهم.
- على مركز الشؤون تنمية الوعي القانوني لدى النساء من خلال دعم الثقة لدى النساء المعنفات بانتزاع حقوقهن بواسطة القانون من معنفها.

قائمة المراجع:

1. أحمد بدوي(1993)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
2. أحمد محمد العليق، وأحمد عبد الحميد الأبشيهي(2013)، القيادة وتنمية المجتمعات المحلية، إعداد ابتسام بنت حمود الحماد، ملخص كتاب، بصيغة إلكترونية (pdf)، تم استرجاعه في 30-6-2018، http://tslibrary.org/wp-content/.pdf
3. تنمية بشرية(2018)، موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، https://ar.wikipedia.org/wiki/
4. سعد مرزوق العتيبى(2005)، جوهر تمكين العاملين: إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة، الخبر (18-17 أبريل 2005م). تم استرجاعه في 21-6-2018. http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/quality_papar.pdf
5. رندة يوسف محمد سلطان، وآخرين (2015)، العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط، مقال علمي محكم، وارد في مجلة أسيط "Assiut J. Agric. Sci. (46) No. (62015) Pp; (143-160)، " تحت رقم: (ISSN: 1110-0486) تم استرجاعه في 21-6-2018. http://ajas.journals.ekb.eg/article_526_9d270f27b14fb70291ca3f73e76f10dd.pdf
6. ماري روز زلزل، وآخرون(2008)، العنف القانوني ضد المرأة في لبنان قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات، دراسة قانونية، دار الفارابي، 14 أكتوبر 2008، كتاب إلكتروني (PDF)، تم الاطلاع عليه 29-6-2018. http://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/legalviolenceagainstwomeninlebanon.pdf
7. منظمة الصحة العالمية (2017)، العنف الممارس ضد المرأة، www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/
8. وليد عبد مولاه(2012)، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، جسر التنمية مجلة علمية محكمة، العدد المائة والرابع عشر -يونيو/ حزيران -السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت – منظمة عربية مستقلة، ص: 3. تم استرجاعه في 20-6-2018، http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/3/3_develop_bridge1106.pdf
9. Le Centre francilien (2016), pour l'égalité femmes-hommes," Agir éfficacement contre les violences faites aux femmes au niveau local" avd ec l'Observatoire régional des violences faites aux femmes du Centre, Marie-Pierre Badré Présidente du Centre francilien pour l'égalité, femmes-hommes - Centre Hubertine Auclert Conseillère régionale d'Île-de-France, Guide pratique à l'usage des municipalités et EPCI,2016.